تحرك عاجل

أحد سجناء الرأي بحاجة إلى مساعدة طبية

يحتاج سجين الرأي السعودي عيسى النخيفي إلى الرعاية الطبية العاجلة. ويواجه خطر التعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

يُحتجز سجين الرأي والناشط في مجال حقوق الإنسان **عيسى النخيفي** في سجن مكة المركزي، ويُذكر أن عيسى النخيفي هو احد أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية (حسم)، يعاني من حالة مرضية تؤثر على الدورة الدموية يُعتقد أنها نجمت عما تعرض له من تعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، ولكنه حُرم مع ذلك من الحصول على الرعاية الطبية الملائمة.

وأُلقي القبض على عيسى النخيفي بتاريخ 15 سبتمبر/ ايلول 2012. وظل مقيد اليدين والقدمين بالسلاسل لفترات طويلة منذ ذلك الحين وصلت أحيانا إلى ساعات متواصلة، الأمر الذي قد تسبب بحالته المرضية تلك. ولقد تم نقله إلى سجون مختلفة عدة مرات واشتكى من تعرضه للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة من قبيل إيداعه الحبس الانفرادي طوال أسبوعين وتعريضه عمداً لدرجات حرارة متدنية جدا دون تزويده بملابس ملائمة. كما يدعي عيسى أن السلطات استعانت بمجرمين مدانين لمعاقبته ومحاولة قتله لقيامه بمساعدة سجناء آخرين، وانه يتعرض للشتائم على الدوام وتفتيشه بشكل يومي عقب تجريده من ملابسه. ولا يُسمح له بالتواصال مع عائلته إلا فيما ندر. واعتادت السلطات المماطلة في توفير العلاج له وأجلت مواعيده مع الطبيب مرارا.

وأُلقي القبض عليه دون مذكرة توقيف بتاريخ 15 سبتمبر/ أيلول 2012. واحتُجز طيلة خمسة أشهر قبل نقل قضيته إلى المحكمة الجزائية في مكة المكرمة التي رفضت محاكمته بدورها قبل أن تُحال القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، والتي حكمت عليه في 29 إبريل/ نيسان 2013 بالسجن ثلاث سنوات يعقبها منعه من السفر مدة أربع سنوات، وذلك بتهمة مخالفته لأحكام المادة 6 من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. وفي يونيو/ حزيران 2013، أخبره قاضي الاستئناف في ذات المحكمة أنه قد ايد الحكم الصادر ضده ورفع مدة حبسه بثمانية أشهر.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات كي تفرج عن عيسى النخيفي فورا ودون شروط بصفته سجين رأي سُجن لا لشيء سوى لممارسته حقوقه في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع السلمي؛
- والإهابة بها كي تكفل حمايته من التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة وإتاحة الفرصة له للحصول على الرعاية الطبية العاجلة التي يحتاج إليها والاتصال بعائلته بشكل منتظم؛
- ومناشدتها فتح تحقيق مستقل في مزاعمه بشأن تعرضه للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة؛
- ومناشدتها إلغاء الحكم الصادر بإدانته وسجنه.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل تاريخ 31 مارس/ آذار 2015 إلى:

الملك ورئيس مجلس الوزراء

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية، ص. ب. 2933

طريق المطار، الرياض 11134

ونسخ إلى:

رئيس هيئة حقوق الإنسان

بندر محمد عبد الله اللعيبان

هيئة حقوق الإنسان

ص. ب. 58889، الرياض 11515

طريق الملك فهد

بناية رقم 373، الرياض

AMNESTY INTERNATIONAL

فاكس: (بواسطة وزارة الداخلية) 3125 403 11 966+ (يرجى مواصلة المحاولة) تويتر: @KingSalman **طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين**	المملكة العربية السعودية فاكس: 3125 403 11 966+؛ (يُرجى تكرار المحاولة) **طريقة المخاطبة: صاحب السمو الملكي**	المملكة العربية السعودية فاكس رقم: 2061 461 11 966+ (يُرجى مواصلة المحاولة) البريد الإلكتروني: hrc@haq-ksa.org

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

أحد سجناء الرأي بحاجة إلى مساعدة طبية

معلومات إضافية

عيسى النخيفي هو أحد أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، وهي منظمة مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان عمدت السلطات السعودية إلى إغلاقها عنوة في مارس/ آذار 2013، وقد سجن ما لا يقل عن اثني عشر من أعضائها المؤسسين والناشطين أو احتجزوا دون تهمة أو هم قيد المحاكمة الآن.

وأُلقي القبض على عيسى النخيفي في 15 سبتمبر/ أيلول 2012 ، أي بعد ثلاثة أسابيع من ظهوره على شاشة التلفزيون واتهامه السلطات المحلية في منطقة جازان جنوب غرب المملكة بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، لا سيما من خلال إقدامها على إخلاء مناطق جازان الواقعة على الحدود مع اليمن من سكانها عنوة في عام 2009. ولم تصدر السلطات مذكرة توقيف بحقه على الرغم من زعمها بوجود مذكرة لتوقيفه بتهمة أنه "مواطن غير صالح" طالب بالاطلاع عليها عدة مرات. وبعد ستة أشهر من اعتقاله، أُحيل في مارس/ آذار 2013 إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة وهي محكمة أمن الدولة سيئة السمعة التي تُعنى بقضايا مكافحة الإرهاب في السعودية والتي يُحاط نطاق اختصاصها وإجراءاتها بغلاف من السرية. ويُذكر أن قضيته قد أُحيلت إلى تلك المحكمة عقب رفض المحكمة الجزائية في مكة محاكمته بزعم أن التهم المسندة إليه لا تقع ضمن نطاق اختصاصها.

وفي 29 إبريل/ نيسان 2013، أدانت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض عيسى النخيفي " بالتحريض على الخروج على ولي الأمر والطعن في صحة بيعته "، و" الطعن في السلطة القضائية والتشكيك في نزاهة الاجراءات التي تباشرها" "والاستهزاء بهيئة كبار العلماء والقدح فيهم" و"اتهام مؤسسات الدولة ومسؤولين فيها بالتقصير في اداء واجباتها نحو الشعب السعودي " و"المشاركة في اثارة الفتنة بالتنسيق للاعتصامات والمظاهرات والتحريض عليها" "وإعداد وتخزين وارسال ما من شأنه المساس بالنظام العام " وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات عقبها منعه من السفر مدة أربع سنوات أخرى. واستندت التهم إلى أحكام ترد في المادة 6 من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية التي تنص على عقوبة تصل في أقصاها إلى السجن 5 سنوات بحق مرتكبي أفعال منها "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام او القيم الدينية او الآداب العامة او حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الالي". كما أمرت المحكمة بإغلاق حسابيه على موقعي تويتر وفيسبوك. ومثل عيسى النخيفي أمام قاضي الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة في يونيو/ حزيران 2013، وأخبره القاضي حينها أن المحكمة أيدت الحكم الصادر بحقه وأنها زادت في مدة سجنه إلى ثلاثة سنوات وثمانية أشهر.

ولقد عرف عيسى مؤخراً أن سلطات السجن قد اتهمته بتحريض السجناء الآخرين وتأليبهم على السلطات والإساءة إلى وزير الداخلية، وطلبت من مكتب التحقيق والادعاء العام بإسناد التهم إليه على هذا الأساس. وإذا جرى ذلك فعلا، فقد يُحال إلى محاكمة جديدة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وقد يصدر عليه حكم بالسجن 10 سنوات اخرى.

وسبق للنخيفي وأن تعرض للمضايقات من السلطات جراء كشفه النقاب عن الفساد في مؤسسات الدولة. ويزعم الناشطون أن طريقة معاملته منذ عام 2012 جاءت نتاجاً لعدم رغبته في التزام الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي حرص وحده على توثيقها عقب إخلاء حوالي 12 ألف مواطنٍ قسراً من منطقة جازان الحدودية مع اليمن في عام 2009. ودفع قائلا أن السلطات قد صادرت بشكل غير قانوني مساحات شاسعة من الأراضي والعقارات العائدة لسكان المنطقة الحدودية، وأنها باعت أجزاء من العقارات والأراضي

المصادرة، واختلست أموالا طائلة تم تخصيصها لتعويض من تم إخلائهم من أراضيهم قسرا عام 2009. وأُلقي القبض عليه بعد ثلاث أسابيع من ظهوره على شاشة التلفزيون متهماً السلطات المحلية في جازان بالفساد والاختلاس.

الاسم: عيسى النخيفي

الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 15/35 (رقم الوثيقة:MDE 23/017/2015)، الصادر بتاريخ 17 فبراير/ شباط 2015